الخاتمة:

تهدف دراستنا الى على أهمية مصادر التمويل غير العادية في تمويل الخزينة العمومية.

لذلك ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى فصلين، تطرقنا في الفصل الأول مدى مساهمة القروض العامة في تمويل الخزينة العمومية ، و ذلك من خلال الإحاطة بالمفاهيم الأساسية للقروض العامة من الناحية القانونية و الاقتصادية، و لاحظنا تعدد و تنوع القروض العامة و اختلافها بحسب اختلاف المعيار الذي تستند إليه، و مدى تأثيرها كمورد ائتماني على الإنتاج القومي، توزيع الدخل، الاستهلاك م مستوى الأسعار، كما إن الضرائب و القروض تساهم بشكل فعال في تمويل الخزينة العامة في المجتمعات الحديثة، غير إن لكل منهما آثارا اقتصادية مختلفة، و يرجع ذلك إلى القروض تعد في الأصل اختيارية، بينما الضرائب فهي إجبارية، و إن القروض لا يترتب عليها نقص في ثروة الإفراد كالضرائب, و لكن يترتب عليها تغيير في شكل تلك الثروة، و إن مصدر الأموال المقترضة يختلف عادة عن مصدر الأموال التي تدفع كضريبة.

أما الفصل الثاني. فقد خصصناه لدراسة الإصدار النقدي كمصدر من المصادر الاستثنائية لتمويل الخزينة العامة و الذي يعتبر وظيفة أساسية للبنك المركزي كسلطة نقدية انطلاقا من احتكاره للإصدار النقود، وفق أنظمة الإصدار التي مرت بمراحل مختلفة، كما تعرضنا إلى مراحل تطور عملية الإصدار النقدي و الدور الذي يمثله في تمويل الخزينة العامة، و كذا الأسباب أو الحالات التي يتم فيها اللجوء إلى عملية الإصدار، كما حاولنا إلقاء الضوء على الآثار المترتبة عن العلاقة بين الإصدار النقدي و ظاهرة التضخم، و كذا العلاقة بين عملية الإصدار النقدي و السيولة النقدية.

و أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة إن مصادر التمويل الاستثنائية (القروض العامة، الإصدار النقدي) لا يمكن تجاهله، حيث ساهمت القروض بشكل كبير في معالجة أزمة تمويل عملية التنمية الاقتصادية الناتجة عن ضعف المصادر الأساسية (الضرائب' الرسوم' عائدات ممتلكات الدولة)، و ذلك من خلال التأثير الايجابي في الاقتصاد القومي، حيث تعتبر القروض العامة من أهم الوسائل لمواجهة الكوارث و الأوبئة و الزلازل و الحروب، حيث تعجز مصادر التمويل العادية عن مواجهة هذه المصروفات التي لم تكن متوقعة.

فالقروض الموجهة للاستثمار مثلا تعتبر من أنجع السبل لترقية الاقتصاد الوطني بتوفير العمالة و زيادة الدخل، كما يعد القرض الخارجي من أهم عناصر تمويل التنمية التي تعاني من نقص رؤوس الأموال.

و في حالة التضخم يكون اللجوء إلى القروض العامة حلا ناجعا لامتصاص كمية النقد الزائدة عن حاجة النشاط الاقتصادي، كما في حالة التشغيل الكامل لامتصاص المدخرات عبر المستثمرة.

و على هذا الأساس، فالدولة لم تعد تلجا إلى الاقتراض في حالات الضرورة الملحة أو الظروف الاستثنائية- كما هو الحال سابقا- و إنما زاد في وقتنا الحاضر استخدام القرض العام بوصفه يشكل احد الايرادت المهمة وأداة من أدوات السياسة المالية التي تلجا لها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة مثل معالجة التضخم و الحد من البطالة.

فالضريبة التي تحتل المرتبة الأولى من الإيرادات لدول العالم بشكل عام لا يمكن التمادي في جبايتها و تجاوز الحدود الاقتصادية و الاجتماعية..

و من جهة أخرى فانه لا شك في أهميته الاقتصادية و السياسية لعملية الإصدار النقدي، و لا يوجد خلاف من ناحية الاقتصاديين أو السياسيين، حول ضرورة إصدار و تداول النقود الوطنية،و الاستفادة من وظائف النقد كوسيط للتبادل و مقياس للقيم، و بناء اقتصاد قوي و فعال قادر على الحفاظ على قيمة النقد، حيث يشجع الفكر الاقتصادي الحديث الدول على الالتجاء إلى الإصدار النقدي الجديد في حالة وجود موارد اقتصادية معطلة، سواءا كانت تلك الموارد بشرية أو مادية، أي انه يمكن استخدام الإصدار النقدي الجديد من قبل الدول التي تتمتع بمرونة عالية في جهازها الإنتاجي ، و لكنه في حالة معطلة ، الأمر الذي يسمح باستيعاب كمية إضافية من النقود.

و الإصدار النقدي الجديد هو أداة طيعة و سهلة في يد الدولة، حيث يمكن للدولة عن طريق هذه الأداة الحصول على النقود متى شاءت، و لكن لا بد من وجود ضوابط خاصة للحيلولة دون انزلاق الاقتصاد في حالة تضخم لا يمكن علاجها.

غير إن الدور الهام الذي تلعبه المصادر الاستثنائية لا يمنع من كونها تنطوي على العديد من المخاطر، فاعتماد الدولة على الاقتراض يؤدي إلى تزايد المديونية العامة و هو الأمر الذي يجعلها معرضة لهزات مالية و اقتصادية.

كما عارض التقليديون الالتجاء إلى الإصدار النقدي الجديد في تمويل العجز لما يؤدي إليه ذلك من آثار وخيمة تمثلت خاصة في التضخم، لأنه و هو يقوم بهذا التمويل فانه يدفع إلى السوق كمية نقدية إضافية دون إن يقابل تلك الزيادة في الكمية النقدية زيادة مماثلة في المعروض من السلع و الخدمات، و من ثم ترتفع الأسعار، أي إن تلك الزيادة في الكمية النقدية تنعكس في الأسعار بالزيادة و ليس في الإنتاج بالزيادة، و يعد هذا الانعكاس للقانون القائل بان العرض هو الذي يخلق الطلب المساوي له، و إن حالة التشغيل الكامل هي التي تسود الأسواق.

و اللجوء إلى الإصدار النقدي في الجزائر ليس مناسبا في طبيعة الحال لتمويل ميزانيتها، و السبب يعود إلى عدم مرونة القطاع الإنتاجي مما يؤدي إلى حدوث التضخم بآثاره السلبية التي تؤدي إلى الإضرار بالتنمية الاقتصادية.

كما إن اغلب الدول التي تخلت عن هذا الأسلوب،، و منحت اغلبها استقلالية للبنوك المركزية منها الجزائر بموجب المادة78 من قانون النقد و القرض90-10 و بالتالي أصبحت قناة الإصدار النقدي الجديد محدودة جدا إلا في عدد قليل من الدول، و في حالات خاصة جدا كالأزمات الاقتصادية ، و لكن تبقى هذه المصادر الأساسية و المهم الذي لا يمكن إن يستغنى عنه في بلادنا و هو الجباية البترولية، و بناءا على مجمل أفكار الموضوع بصفة عامة و على النتائج المتوصل إليها بصفة خاصة نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة البحث عن طرق تمويل حديثة كالتمويل عن طريق رأس المال المعاصر، و التمويل الايجاري، و محاولة الاقتراب من صيغ التمويل الإسلامي و الاستفادة منها.
- ضرورة التنسيق الدائم و المستمر بين السياستين النقدية و المالية، و إن يكون هذا الانسجام عاملا يحقق الاستقرار النقدي و المالي، و يدفع باتجاه تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي.
- اللجوء إلى القروض العامة ليس بالضرورة سلبيا أو ايجابيا ، و إنما يتوقف ذلك على كيفية تخصيص الموارد المالية المتأتية من هذا الاقتراض و النتائج المترتبة عنه، إذ أثبتت العديد من

الدراسات و البحوث إن الدول التي تعرضت لازمات مديونية حادة قد خصصت الأموال المقترضة فيها لتمويل الاستهلاك الاستثمارات غير المنتجة، فالقروض الخارجية مثلا التي حصلت عليها الدول الغربية في الثمانينات كانت موجهة لشراء السلع الاستهلاكية و أحيانا لشراء الأسلحة و العتاد الحربي، و حتى القروض التي مولت المشاريع الإنتاجية كانت في معظمها موجهة نحو مشاريع البنية التحتية التي تتميز بكون مرد وديتها بسيطة على المدى القصير مما انعكس سلبا على اقتصادها.

- فتح المجال أكثر أمام الاستثمارات الأجنبية في جميع المجالات لكي تكون موردا جديدا للتمويل.
- لتفادي مشكل التضخم ينبغي إن يكون للبنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم، مما يستدعي إنشاء بنك معلومات يحتوي على معطيات المتغيرات التي تمكنه من رصد معدلات التضخم على المدى البعيد، كما ينبغيان يصدر تقارير دورية و بيانات عن المتغيرات الاقتصادية و النقدية التي لها تأثير على معدل التضخم.
- ضرورة فرض النقود الالكترونية بغرض التحكم في السيولة.
- تسيير المال بدقة و إستراتيجية محكمة وفقا للنصوص و القوانين.
- تكييف التشريعات و القوانين المنظمة ، و على السلطات النقدية إتباع إستراتيجية واضحة و متكاملة في السياسة النقدية.
- الدراسة الشاملة للاقتصاد الجزائري بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي تعاني منها، و قطاع المالية بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة بحلها.
- و يبقى المجال مفتوح للتوسع أكثر في استدراك النقائص و الوصول إلى نتائج أحسن و أكثر فعالية.

ملخص الموضوع:

إن الهدف من هذا البحث هو دراسة إشكالية "ما مدى مساهمة المصادر الاستثنائية في تمويل الخزينة العامة في الجزائر"، و من اجل الإلمام بحيثيات الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى إعطاء مفاهيم شاملة للقروض العامة تمثلت في التعاريف المختلفة للقروض (القانونية و الاقتصادية)، و كذا خصائصها و تمييزها عن غيرها من أساليب التمويل مثل الضرائب و الديون العامة الأخرى و كذا أنواعها، و الدور الذي تلعبه القروض العامة في دعم و تمويل الخزينة العمومية و الذي يتعدد و يختلف باختلاف هذه الأنواع.

أما الفصل الثاني تحت عنوان "مساهمة الإصدار النقدي في تمويل الخزينة العامة"، قمنا من خلاله بدراسة عملية الإصدار النقدي و حاولنا توضيح الدور الذي يمثله هذا الأسلوب في تمويل الخزينة العامة، حيث بينا مفهوم الإصدار و مراحل تطوره و الحالات التي يتم فيها اللجوء إلى عملية الإصدار و كذا تمييزه عن القروض العامة، كما تطرقنا إلى أنظمة و قواعد عملية الإصدار و كذا الأسس التي يقوم عليها و علاقته بالتضخم و توفير السيولة النقدية.

و تبين لنا من خلال هذه الدراسة إن هذه المصادر لها أهمية بالغة في تمويل الخزينة العامة، غير انه لا يمكن الجزم بذلك دائما حيث لا يمكن اللجوء لها في كل الأحوال، و إنما تلجا إليها الدولة عندما تكون مضطرة و ذلك نظرا لآثارها السلبية و خطورتها على الاقتصاد الوطني.